

في لقاءه مدراء القنوات الفضائية العراقية

المالكي: مفهوم الشراكة ان يكون الجميع حاضرا في المواقف و المواقع المهمة والحيوية والاساسية



لا بد من إستكمال بناء العملية السياسية على أسس دستورية ووطنية

الحكومة المركزية ليست نفياً للفيدرالية

التقى رئيس الوزراء نوري كامل المالكي يوم امس الاول بمديري القنوات الفضائية العراقية . وأشار المالكي بأهمية التواصل مع الاعلام في مرحلة أصبحت الحاجة فيها ضرورية للايضاح الكثير من المواقف والمحطات السياسية الحساسة التي يمر بها العراق . وشدد المالكي على أهمية وجود حكومة مركزية الا ان ذلك لايعني نفيا للفيدرالية. كما اشار ان العرق لايتحمل بمفرده مسؤولية الديون التي تروثت بذمته بسبب حروب النظام السابق بل تتحملها أيضا الدول التي دعمته. وعلن ايضا انه بصدد العمل على إعادة المهجرين والمهاجرين الى العراق. وأشار بوجود مبادرة زراعية تتضمن اصلاح الاراضي الزراعية وشراء آلات زراعية من دول متعددة لدعم الزراعة والمزارعين.

وقال رئيس الوزراء «أرحب بكم في هذا اللقاء في هذا اليوم من الشهر الكريم الذي أوشع براهمة التوصل مع الضفائيات في مرحلة أصحبت الحاجة لهذا التوصل ضرورية لتوضيح الكثير من المحطات التي تمر بها في العراق في إطار العملية السياسية، ولئلا يسجل أن تكون على أرضية صلبة وفي وضع قوي لتسبح على ما يمت هذا التوصل إلا عن طريق الإعلام، إلا الاعلام الذي يسهم في عملية البناء، الاعلام الإيجابي، الاعلام الموضوعي، الاعلام الذي يسهم في الاعلام المصقو انما الاعلام تختصت عن الاعلام المصقو انما الاعلام الذي يأتين على الكلمة من أجل ان تصنع المواقف في مرحلة حساسة نتعلم نستطيع اننا نقول اننا والحمد لله تجاوزنا مراحل صعبة جدا كانت ان نذهب بنا بعيدا في تفاصيل ما تراه من بلدنا وقد إنتهت، وكان لابد من استكمال البناء، بناء العملية السياسية على أسس دستورية ووطنية لكي نأخذ هذا البلد الدستور، وبلد البرلمان في ان نلزم هذا البلد لأننا لا نؤمن ان العراق لا يمكن ان يحكم من قبل شريحة أو فئة واحدة او قومية او مذهب انما عزه وعز ابنائه في ان يحكم في كل هذا الطيف مشتركا متعاوننا متضافرا وفي كل هذا دستورية.

مفهوم الشراكة السياسية

كقيد في رقة العراق، نحن هذه مطالبنا بشكل صريح تحدثنا عنها وسندتد بشكل واضح بأن هذه استحقاقات اتم تحملون مسؤوليتها ليس فقط العراق،

عودة المهاجرين والمهجرين

في موضوع المهجرين والمهاجرين اعلن المالكي ان بصدده العمل على اعادتهم الى العراق وقال ان الذي صار على التججير في الظروف الامنية و المعاشية ومع توجه البلد نحو الاستقرار ينبغي ان نستعيد اتباعا سبيانا الكثيرين من العوائل لان هناك مباحات العمل والشهادات و قضايا مهمة فتحملون ان الناس مستعجلين في تلك

لوفي توضيحه مفهوم الشراكة السياسية اشار المالكي الى ان يحاول هذه الامكان لالابتعاد « عن الفهم السليم لمفهوم الشراكة، بطلي احيانا مفهوم الشراكة و كانه لا يتحرك أحد الامواقفة الطرف الاخر وهو يقرب من الفيتو الشراكة نعني ان الكل موجود لكن في مختلف المؤسسات وتحث على الدستور، و الشراكة الالامني فبتو موضع من طرف على طرف و بالتالي سيقيد ويحجم ويلجم حركة البلد وحركة الحكومة . مفهوم الشراكة اني ليوكم الامواقف حاصرا في الامواقف وفي التوافق الهمة والحيوية والاساسية

والجناها في عملية البناء مفهومها بسيطاً ومبسّطاً جداً لفهم الشراكة التي لا يبنينا عليها ولا يؤسّس لدستور وبالأخص إذا افترضنا غياب الاتفاقية في مفهوم الشراكة كما ينبغي من الشراكة أولاً وبما لا ينبغي في مجال الدستور، كذلك في مجال الدستور، نلتزم بالدستور ونقدسه ونجعله حينما يكون صالحاً لنا وما كان الدستور صالحاً الغير نتمرد عليه، هذه أيضاً صفات لا تبني بلداً إنما تؤسس اثنتيين أو ثلاثين أو بأربعة داخل في إطار الدولة ولذلك نرفضها ثم ننقل مرة أخرى إلى الدولة، الدولة لا بد من أن يكون شكل ونظامها السياسيا واضحا ومعولما وإذا كانت الفترة السابقة في ظل دناعات وظروف صعبة، أصاب شكل الدولة لون والعضوف والأرباك فلا بد أن ينبت في وضوح كامل.

لا تساعده اذا اردنا ارجاءه

وبين رئيس الوزراء ان « العراق مستهدف ومن منطلقه مستهدفه وفي مرحلة خطيرة مستهدفة من العراق ، لا بد من ان تكون الدولة صادرة على حماية نفسها وقادرة على مواجهة الصدمة لذلك النظام لا يلغي الفيدرالية ولا يخفف من لون الحكومة المركزية الاتحادية الى الحد الذي لا تملك اليا صلاحيات للتحرك حينما يتعرض البلد الى خطر، ولذلك قلنا ونؤكد على ذلك وتنبئنا هذا ونذعر على في ظل عراق يدق اطاره هذا ويهدد ليا في شفاء ونحكم الى ارادة الشعب العراقي، انا ادعو الى حكومة مركزية قوية و الى فيدراليات موجودة تطلق يد السكان والحكومات المحلية في عطف البناء والاعمار والارارة ولكن يبقى للحكومة المركزية اصران اساسيان الامن والسيادة هذه من مسؤولية الحكومة المركزية في التي تحمي سيادة البلد وهي التي تواجه التحديات الاقتصادية وما عداها فتتفكك المحافظات والفيدرالية في التي تتصرف ولكن لا تكون الفيدرالية بديلا عن الدولة تعطي (فيرا) تاثيرات دخول وخروج ، اما مثلا لا تحرك مركزيا والصدور ليست بيد الحكومة المركزية ولا نتعرف مع من تعامل هذه المحافظة وتلك هذا في تقديرنا ومن موقع الصلحة والسياسة في رغبة الاختلاف مع الآخر لا يؤسس دولة قوية،

الديون المترتبة على العراق

وأقر المالكى بوجود مشاكل جوهريّة يمكن التوقف عندها من ضمنها حقوق هدرت

من أبرز معالم النجاح للحكومات ان تقدم الخدمات والرّفاه للمواطن لكن المواطن العراقي لم تكن معاناته وليدة اليوم او

وليدته هذه السنة او وليدة مرحلة ما بعد سقوط النظام والذين كانوا في داخل العراق اعتقد يعرفون انها معانة منذ سنين الطوارئ معاناة الصروب من ما تلاها من حصار ونقص في الامدادات والمستشفيات والارباب التي كانت عند ٥٠٠٠ او ٥٠٠٠ تكسلي لصحين بيض او صحن بيض اواحد هذه كلها مخلفات وانا اوضحت اننا لنقص في الارادة اننا نقدم الخدمات لشكلته انه ليس لدينا نقص في الاموال، لكن مشكلة الخدمات انها تحتاج الى وقت، وليس بالسهولة ان نتمكن من بناء محطة الكهرباء ولا استثمرنا لحقل نفطي ولا ببناء محطة تصفية هذه كلها بحاجة الى ثلاث ارباع وسنوات حتى تبني، هذه هي الصورة التي كانت تمنع شركاتها من القيام الى العراق لغرض الاستثمار قبل ان نعيدنا من المانيا بعد زيارتنا الى المانيا التي كانت تمنع شركاتها من القيام الى العراق واقتنعوا بضرورة الجيء وجاوا، قالوا اننا نعتقد اننا سلبس الدروع ونرى الناس تقتال في الشوارع هذه هي الصورة التي كانت عند الشركات التي تريد من اجل تلك الى كل الدولة الى كوريا الى اليابان ، المانيا ، ايطاليا الكل متخوف الوضع الامني الى ايام قليلة كان متخوفون لمعلون... خطوط الكهرباء الابراج حتى ان (٥٤) برجاً ضربت مرة واحدة ، الانابيب الناقلة من يبيجي الى بغداد ، التفتت محطات الكهرباء (٦٠٠) ضربت مرة واحدة فاصمة ونحن اسلحنا (٦٠٠) ضربة حتى قاله ، وانا لا اريد ان استرسل بالمصاعب والمتاعب ولكن اقول ان الجانب الامني اخاذ كثير من نقص الخدمات... الاوطن كان في الصعب عليه الخروج ، هل كان هناك تواصل بين بغداد وبغية المحافظات كانت الطرق مقطعة فكيف بالشركات الاجنبية تأتي الى العراق، والذين تحقق من بقاء مسمى الكهرباء في العراق حتى ضمن كل التطور اللاحق ان يكون هناك نقص في الكهرباء الذي اتت الشركات التي تستثمر في الغاز الذي يصخر عشرات السنين ولا يستثمر في اليوم، اتتنا شركات شل وغيرها انفتحت معنا على جميع الغاز، وتشغيل المحطات واليوم واستثمر... اليوم اتت شركة ب (١٦٠٠) ميغا واط واستثمرنا لحقل الاصب من قبل الشركة الصينية، وهذا العقد الذي صار له عشرات السنين معطل لان لم نوفيهم وسوف يتحرك.

الازعاج الامنية في مدينة الموصل

واقف المالكى بوجود تحديثات تواجه الازعاج الامنية في مدينة الموصل، وتكر

بهذه العملية ان شاء الله حتى نقضي على هذه الافة والتي اوقفت الخدمات».

الموضوع الزراعي

وفي مجال الموضوع الزراعي أشار رئيس الوزراء - نحن ملتزمين بالمبادرة الزراعية - وموضوع الزراعة معطل من سنين طويلة. والعدد من الأراضي فقدت حيويتها في النظام. حصلنا فتح الجبل الرئيسي لم يفتح من الجنوب ليصعد به إلى الشمال ليسرب المياه المالحة وإنما بدأ به من الشمال إلى الجنوب وسقط النظام والمشرق وغيره. الكسوف وقيل الآن يسقط من التسعيرات تعطل فرجت المياه على الأراضي فأفنتها... الآن فتحها في الشهر الثامن، ماتبقى من الجبل الرئيسي وشغلنا المضائق وبدأ يصرف المياه التي تصلح الأراضي. وأصالح الأراضي ليس سهلاً فهو يحتاج إلى شق مبالٍ جديد وتقليص التربة وطرق الإصلاح الزراعي التي هي معروفة.

انتخابات الرئاسة الامريكية

واوضح ان « موضوع الانتخابات (الارضية) بالحقبة سواء يكن القانون او البيت الابيض مهما كان الجمهوري او الديمقراطي تبقى امريكا دولة مؤسسات وليست دولة الفرد اذا تغير في السياسة بشكل استثنائي وبشكل استثنائي سبقي امريكا تحديتها عنها القام الديمقراطي او الجمهوري ومن جانبنا ايضا سبقي نتحدث عن مصالحنا في المرحلة القادمة الامريكي الديمقراطي او الجمهوري وهذا شأن داخلي بالنسبة لالامريكان وشاننا ايضا شأن داخلي نحن هناك بعض التفاوت في التفكير اعتقد اقرب بعض الناس قسوة وجود القوت اعنى الطرفان

يتحدث عن انسحاب القه

في بعض التفاصيل وهي تتسجم مع فكرة العراقيين حول انسحاب القوات حول ترتيب الاتفاقية حول الانتهاء من الملف الامني انا اعتقد انها لن تؤثر علينا تأثيرا كبيرا لان الحكومة العراقية اصبحت تقف على ارضية واضحة ومطالبها محددة وواضحة واعتقد ان الطرفين سيتعامل معها باقعية وموضوعية .

صلاحيات الاقاليم والمحافظات

وأكد الملكي في مجال صلاحيات الإقليم والمحافظات « أننا حينما كتبنا الدستور كنا نأخذ في كيفية تنظيم الصلاحيات وكانت صلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية المركزية وصلاحيات حصرية للإقليم والمحافظات غير المنقطعة بالبقية. إذا كانت هناك اختلافات في بعض القضايا كما يحدث البعض عن اختلاف تفسير الدستور الحقيقة هو حينما يصطدم الدستور بالصالح ولكن حينما يكون الصالح طرف سيكون الإقليم هو المقدم ولكن هناك مشكلة نواجهها تؤكد أن بعض الشرائع لا يريدون أن يلتزموا بالدستور، إنما يريدون أن يعملوا إرادتهم بالدستور وهذا الشيء لا يمكن أن يتحقق فهدو الإقليم وحدها لا يمكن أن يكون لها دور في حكومة محلية لها دور في الحكومة الاتحادية المركزية.

صلاحيات ادارية ولها صلاحيات تعاقبات استثنائية او الى غير ذلك وحد صلاحية الحكومة الاتحادية ان مسؤولة عن كل شيء اقتصادي (السياسة الخارجية الدفاع، الشرطة الوطنية، الحدود، الممرات، الموانئ، المشاريع والنقطة الاتحادية العام التي لاتتحد بمحافظات وحماية البلد من الناحية الانسانية تكون بمسؤولية الحكومة الاتحادية الى غير ذلك، فهذه مسائل تخص عليها في الدستور اذا ماجا اقليم وتصدى الى ادارة مظهر من الممرات هي مخالفة دستورية المظهر يدار من قبل الحكومة المركزية واذا ما تصدى اقليم او محافظة لحدود معينة فهي مخالفة دستورية اذا تصدى اقليم بمقتضى الحكومة الاتحادية او تصدى اقليم بمقتضى تقاسيرية او احوال مواطن من غير الدوائر الاتحادية فهذه مخالفة خطيرة وليست مخالفة فقط اذا تدخل بشؤون الجيش، وشؤون الشرطة الوطنية وليست تقاسيرية المحلية هذه مخالفة اذا تدخل بمشاريع ذات النفع العام الاتحادية مثل الميناء والسكك الحديدية مثل محطات الكهرباء، الغلط ايضا تعتبر مخالفة، هذه هي الفواصل التي في الحقيقة تنظم العلاقة ولكن هناك ارتباك الى الآن لم ينظم بشكل دقيق او التعديلات الدستورية المطروحة ستأتي لزيادة التوضيح والتقنين في تحديد الصلاحيات واحدة منها : حينما نقول ان الاقليم حدوده كذا مثل اقليم خرمستان، قانون ادارة الدولة قال اقليم حدود الاقليم هي المناطق التي كانت تدار من قبل حكومة الاقليم في المحافظات الستة (اربايل، دهوك، سلیمانیه، بانی، الموصل، كركوك) قبل ٢٠٠٣-٢٠٠٠ لذلك يوجد جزء من المحافظات الشمالية كان يدار من قبل الاقليم وهذا ينبغي ان يبين من شأن الحكومة الاتحادية كما هو في جزء من اربيل وسليمانية خارج حدود الاقليم ليس للاقليم صلاحيات بالتدخل لا بتريفة وبوشرطة ولا بغلط ولا لاجبش ولا بأي شيء من الانشاء هما كانت المنطقة ومهما كان سكان المنطقة الاخرى كذلك.

تحت إشراف الحكومة الف

الملكي، خرجنا من المركزية الى اللامركزية
في توزيع الصلاحيات في الاقاليم
والمحافظات وصلاحيات واسعة وتعتقد
في هذا خير لتتطلب العملية العمل على
اجل ترتيب فائدة للعراق مع الحفاظ على
قوة المركز والدولة ووحدة وسيادتها
سابقا كان هذا النظام الذي كانت الدولة
هي التي تعطي الكهرباء والامن والمدرسة
والمستوصف وكل شيء بالحقيقة لاحظنا
ان ليس هناك دولة العالم تطورت تطورا
حقيقيا في ظل هذا النظام المركزي الشديد
انما الدول التي تطورت التي عمل فيها
القطاع الخاص وزلت فيها رؤوس الاموال
الدولة اخذت دور المخطط والمراقب والحاكم
وللصالح ولتدبر علينا جميعا ان نستخدم
واخذنا مجموعة خطوات باتجاه تخفيف
الابعاع عن الحكومة حتى الحكومة تتجه
نحو المشاريع الاستثمارية نحو نظرية
اقتصادية توفر مساهمة القطاع الخاص

المحلي والاجنبي كي يكون شريكا في
عملية البناء.

(ق) واصل

(ابناء العراق) واصدار عفو عام

و أقر رئيس الوزراء «ن مسالة الصوات ا تسسحق ان تقف عندها بشئى من التوضيح او لا استخدم كورقة سياسية البعض الاخرى بشكل واسع ثم رفضها البعض الاخرى رفضها منذ البداية واطرها باطار طائفي وحذر منها وبطقت الاخرى دعمها واما زال يمتسك بها اذا هي نقطة اختلاف ان احدثت هم راي الحكومة نحن نغتر بالوراء الذي قامت به الصوات فقد ساعدوا الحكومة والايهزة الامنية في بعض المناطق صحيح انها كانت جهازا عسكريا في جنب الجانب الدولة كانت بداتهم مع قوت التحالف وليس مع الحكومة وهذه حسب اعتقادنا لا ينسجم مع سياسة الدولة التي اعلن عنها دائما بان السلاح يوسا بيد الدولة وهي مصلحة لا يستهدف من عندها طرف او ميليتيا محددة، ولكن نحن الذين نسلمهم ابناء العراق او الصوات قامو بدور جيد واختلف تشكيلهم من منظمة الى اخرى يعنى قاموا به لانبار مشكورين تحولوا الى اي شرة لدينا ٢٨ الف شرطي البعض منهم هم من هؤلاء الذين انتقلوا على القاعد والعصابات في مناطق اخرى مكاتب مسئلة فيها مقاتلون وحصلت اشكالات لانه اخترق بعض المكاتب او اصابت غطاء لبعض الذين دخلوا فيها لاغراض امنية وسياسية ذلك مع الاستقرار الامني هؤلاء الذين ساعدوا لايه من ان يكروما بان ضابطتهم الى الشرطة وهذه هو المسار ونحن عابنا سابقا من الشرطة والجيش عشوا اثيا فدخلت بها احزاب الميليشيات وعصابات وبقينا نضفي بالعميلة وانما دائما اشير الى انه من فتح باب الطعوى في الجيش والشرطة نحن في الوضع هو الذي يتحمل الجزء الكبير من الوضع الامني ليس فقط الذي ياتي من الصوات ينظر الى خلفيته ان لا يكون منتميا لايه او ميليتيا وتطبق على الجمع في اقصى نقطة في الشمال والجنوب لانك يوجد قلق على مصرير هؤلاء نحن نقول لماذا لان هؤلاء ساعدوا الدولة واذوا الاحزاب مجرمين اخرقوهم كما اخرقوا الاحزاب لان الاحزاب ابادت بدماء ما خفرتة من عناصر تريد ان توقع بيهم وبينهم الحكومة وتثير المشاكل الطائفية»

تطور العلاقات مع الدول العربية

وفي مجال تطور العلاقات مع الدول العربية قال المالكي «كنا ناسف لان الدول الاربوية وغيرها موجودة وسفارتها في العراق ونحن نجتعم مع العرب لانجد سفيرا عربيا ونحن كنا نبلغ هذا الشعور بالدمعة منذ ان كانت العراق العربية هم كانت مبرراتهم الامنية والسياسية ولكن كما تحدثنا عن زوال الفكار الخاطئة عن وصف الحكومة الوطنية واذوا امام الدول العربية ما يروجه بعض من السياسيين من انها الحكومة واطمانوا ان هذه حكومة العراق ووحدة وطنية واستقرار العراق فتغيرت الظروف ونحن استمرينا ذلك على الدول العربية»